

إيران

انتفاضة «الإصلاحيين» المبكرة على روحاني:

للناجي بالنفس عن «فشل» الحليف

فجرت تصريحات مدير مكتب الرئيس الإيراني ضد تيار «الإصلاحيين»، السجال بين الأخير وحليفه فريق روحاني، وهو خلاف بدأت بوادره منذ مدة، وتحتدم اليوم مع تصادم السخط الشعبي على سياسة الرئيس، وسط محاولة من هذا التيار للناج بالنفس عن الخسائر السياسية التي مني بها بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي

طهران - حسنة شميتو

أزمة سياسية حادة، هي الأولى من نوعها، تشهدها طهران، فبعد اعتاد الشارع، والمراقبون في الخارج، على الانقسام التقليدي بين تياري «الإصلاحيين» و«المحافظين»، ففجرت أزمة جديدة داخل جبهة «الإصلاحيين»، أو

يستعد «الإصلاحيون» لتشكيل كتلة موحدة برئاسة محمد رضا عارف

يشكل أدق بين هذا التيار وحليفه في الوسط «تيار الاعتدال» (تيار روحاني)، وهو خلاف تفجر اليوم، لكن بدأت بوادره منذ ميل روحاني إلى «المحافظين» على حساب حلفائه وداعميه. لكن يبدو أن اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، تفرض على «الإصلاحيين» النأي بالنفس عن «فشل» الرجل، والسعي «الإصلاحيين»، في حديث إلى «الأخبار»، أن أصل الخلاف الجاري بين «الإصلاحيين» وحكومة روحاني، يرجع إلى الوعود التي أطلقها هذا التحالف على الشعب الإيراني بتحسين الأوضاع

الاقتصادية والمعيشية بعد إتمام الاتفاق النووي، وهو ما لم يحصل. وفق زاده، ما أثار حفيظة قوى «إصلاحية»، أن الرئيس يتوعد الأشخاص المعروفين في تيار «الإصلاحيين»، في حديث إلى «الأخبار»، أن أصل الخلاف الجاري بين «الإصلاحيين» وحكومة روحاني، يرجع إلى الوعود التي أطلقها هذا التحالف على الشعب الإيراني بتحسين الأوضاع

الاقتصادية والمعيشية بعد إتمام الاتفاق النووي، وهو ما لم يحصل. وفق زاده، ما أثار حفيظة قوى «إصلاحية»، أن الرئيس يتوعد الأشخاص المعروفين في تيار «الإصلاحيين»، في حديث إلى «الأخبار»، أن أصل الخلاف الجاري بين «الإصلاحيين» وحكومة روحاني، يرجع إلى الوعود التي أطلقها هذا التحالف على الشعب الإيراني بتحسين الأوضاع



يناه تيار «المحافظين»، بنفسه عن الخلاف، لكن لا يخفي برئته في انتهاك الفرصة (أ ف ب)

المقبلة بزخم كبير، بما فيها رئاسة اختيار «الإصلاحيين» الآن أدرك أن مكانته على الساحة السياسية مهددة، ولذلك فهو يعكف على لملمة جراحه وتشكيل كتلة «إصلاحية» جديدة، يكشف زاده أن من سيرأسها هو محمد رضا عارف، أحد أبرز الخلاف داخل البرلمان مع الحكومة، خصوصاً حول ملف الاقتصاد. ويضيف زاده أن هناك «لعبة سياسية تلوح في الأفق» للوصول

حادثة المشادة الكلامية بينه وبين موظفي الجمارك، والتي نتجت منها «الهجمة المنظمة عبر متابعة البرلمان للموضوع وفتح تحقيق»، بحسب ما يقول.

على العكس الآخر، بينّه النائب السابق عن تيار روحاني حسين روي ويران، أنه «من الخطأ أن نقول إن الرئيس روحاني هو جزء أصيل من التيار الإصلاحي بل هو جزء من التيار الأصولي (المحافظين) باعتباره عضو جمعية العلماء المجاهدين التابعة للتيار الأصولي، وقد اختلف معهم وترشح للرئاسة وهناك لاقى دعم الإصلاحيين و(الرئيس السابق) خاتمي». وبلغت إلى أن تلك التحالفات جعلت روحاني ينسق مع «الإصلاحيين»، لكن «ما يحدث الآن أن إدارة الأزمة الاقتصادية الخائفة لها تبعت اجتماعية وهناك انتقاد شديد جدا لأداء الحكومة في هذا المجال يحاول التيار الإصلاحي أن ينأى بنفسه عنه». ويعتقد روي ويران أن «العنوان اليوم روحاني بينما الخلاف إصلاحي داخلي»، يسعى «الإصلاحيون» من خلاله في أخذ مسافة عن روحاني من الآن استعدادا لضمان الفوز في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وسط الخلاف السني تتسع رقعته شيئاً فشيئاً، يلترزم تيار «المحافظين» موقف النأي بالنفس عن سجال الخصمين، ويقرأ «المحافظون» الحدث من زاوية

أن روحاني لن يستطيع فرضيح نفسه مرة جديدة بعد انتهاء ولايته الثانية، ما يجعل بعضهم «يتعلق بالقول إن «الأجدر الآن هو إيجاد حلول وسياسات لتفادي الأزمات»، لكن، في الوقت نفسه، لا يخفي كثير منهم سعاته بالفرصة التي يمكن انتهازها من الأعداد من الوجود داخل البرلمان مع الحكومة «الإصلاحيين»، هذه الأيام، بالهجمة الواسعة على الناخب عن مدينة سروان محمد باسط درازدهي، إثر

ليئا كوشل

في الأسابيع الأخيرة، انحازت التغطية الإعلامية طوعاً إلى الخطاب السياسي الرسمي، في إثارة الخلط بين السترات الصفر والمخزين، إذ صارت تتأثر بعنف المحتجين في مواجهة الشرطة، وتجل لذلك في إعلان إرهاب الحركة، التي يتفاقم ضعفها على التبعيّة. في واقع الأمر، حتى في حال انتهت حركة السترات الصفر، فإنها أحدثت تغييراً مهماً بفكّها عزلة الطبقات الشعبية وصباغتها جزئياً تجربتها السياسية الأولى.

ومع أن الدينامية المطالبة بتحقات مزيداً من النقاشات، لا يمكن إنكار أن هذه الحركة متعددة الطبقات، والمبهمة سياسياً، شديدة الأهمية من المنظور السوسيولوجي، فهي تدلل على اختلال النظام الديمقراطي الإجرائي، الذي يحرم المواطنين من تقرير مصيرهم، بسبب الميكانيزمات الاقتصادية الجبرية والالتزامات الأوروبية. كما تدلل أيضاً على فشل الأحزاب السياسية.

مع صعود حركة تتكون غالبيتها من الطبقات الشعبية شبه الحضرية، نصف الريفية والطبقات المتوسطة، قام تنظيم «التجمع الوطني» اليميني المتطرف («الجبهة الوطنية» سابقاً)، الذي يوظف منذ وقت بعيد الإحساس بالاستلاب الديمقراطي، عبر خطابه المعادي للنظام، بإعلان نفسه ناطقاً باسم مصالح الشرائح المهمين عليها (التي تنتمي إلى «الفرنسيين الحقيقيين»). لكنه فشل في استغلال التبعيّة.

يُفسر عالم الاجتماع إريك مارليار، بعض أبعاد الصعوبة التي وجدها «التجمع الوطني» في اغواء السترات الصفر، بانعدام التناغم بين «المطالب» التي عبرت عنها الحركة، والخيارات الاستراتيجية

مقالة

فرنسا

المقاولون الهوياتيون عاجزون

في مواجهة الاحتجاج الشعبي

والاجتماعية التي يتبناها الحزب،

على رغم دفاع مارين لوبان، خلال حملتها الانتخابية الرئاسية عن إجراءين مهمين، هما، مواءمة الأجور مع نسبة التضخم، وحماية الصناعة والخيرات الفرنسية، الموجودان الآن ضمن قائمة مطالب السترات الصفر (التي يبقى أهم إجراء فيها هو تنظيم استفتاء بمبادرة مواطنية لاسترجاع «الديمقراطية المصادرة»، على غرار ما حصل في سويسرا وإيطاليا)، يرى مارليار أن «التجمع الوطني تبنى بعد الانتخابات

والاجتماعية التي يتبناها الحزب،

يوضح نموذج إيطاليا القريب درجة التبعية تجاه الاتحاد الأوروبي

والاجتماعية التي يتبناها الحزب،

الرئاسية، منحى يفصله عن الطبقات الشعبية»، ويلاحظ أن 60 في المئة من هذه الفئة الاجتماعية، لا تدل بأصواتها أصلاً. يشرح عالم الاجتماع ذلك بالقول: «اليوم تعارض مارين لوبان رفغ الحد الأدنى للأجور، كما أقفدها موقعها المنتمي من الاتحاد الأوروبي، الكثير من مصداقيتها، حيث يتناقض باستمرار الجمهور المستعد للاستماع لثائب في البرلمان الأوروبي، وهي تشهر ببروكسل وتعجز في الوقت نفسه عن التعبير عن موقف واضح حول الخروج أو البقاء في الاتحاد». ويذكر مارليار أن من أهم

تقرير

باكستان تدرج منظمة «غولن» التركية على قائمة الإرهاب

محاولة الانقلاب العسكري 145 مدرسة تابعة لمنظمة غولن، في 34 دولة.

وتوقع الرئيس التركي، أمس، أن تحذو أنديجان حذو باكستان، تجاه المدارس التابعة لمنظمة غولن، وقال أردوغان: «ثمة تطورات بهذا الصدد أيضاً في أنديجان، ونتوقع ورود أبناء سارة من هناك هذا المساء، أو يوم غد». في إشارة إلى محادثات أجراها وزير خارجيته في باكو، لكن وزير الداخلية الأذري راميل أوسويوف، الذي أكد لتظيره التركي سليمان صويلو، أمس، دعم أنقرة في مكافحة منظمة غولن، اكتفى بالقول إن بلاده «لا تريد وجود أي عنصر من التنظيم على أراضيها»، من دون إيضاح مزيد من التفاصيل حول الاتفاق.

الجدير ذكره أن مؤسسة «المعارف» أنشأتها الحكومة التركية عقب محاولة الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو 2016، بهدف السيطرة على المدارس والمؤسسات التعليمية التي كانت مرتبطة بمنظمة غولن، ولا يزال عدد منها خارج سيطرة الحكومة. في عدد من الدول حول العالم، إلا أن العدد الأكبر تمت السيطرة عليه تدريجاً من قبل «وقف المعارف» (الأخبار، الأناضول)



تومع اروعان ان تحذو باكو حذو اسلام اباد في القضية (الاناضول)